البنية التحتية المالية وتأثيرها على الاستقرار المالي في العراق

Financial Infrastructure and Its impact on financial stability in Iraq

ا. د. جمال داود سلمان jamal.dawood@duc.edu.iq
رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية دجلة الجامعة

مستخلص :

يعاني النظام المالي العراقي من ضعف البنية التحتية ومن مواطن ضعف انعكست سلبا على القطاعات الاقتصادية كافة ، وعلى الرغم من الاستقرار المالي يعتبر من اولويات اهداف البنوك المركزية لما له من اهمية في تعزيز المركز المالي ، فإن تحليل حالة الاستقرار المالي تهدف إلى تشخيص وبيان المخاطر التي قد يتعرض اليها النظام المالي جراء الاوضاع السياسية والاحداث الامنية التي يشهدها العراق ، فضلا عن ريعية الاقتصاد الذي يعتمد على قطاع النفط المحكوم بعوامل خارجية أكثر منها داخلية ، فتذبذب اسعار النفط العالمية وما يترتب عليها من تأثيرات وتداعيات جمة تنعكس بشكل مباشر على إنتاج إعمال القطاعات الاقتصادية كافة لاسيما منها المؤسسات المالية والمصرفية على حد سواء ، كون ان طبيعة ودرجة الترابط بين القطاعين الحقيقي والمالي تجعل من الضرورة تأثر احدهما بالأخر ، وان المخاطر أو الصدمات التي يتعرض لها القطاع الحقيقي يمكن ان تشكل مصادر خطر على القطاع المالي والعكس صحيح . تتحدد مشكلة البحث بأن البنية التحتية المالية السيئة في العراق تفرض قيداً كبيراً على المؤسسات المالية في تقديم الخدمات المالية، كما أنه يساهم في وجود مخاطر يمكن أن تهدد استقرار النظام المالي ككل. والبحث يقوم على الفرضية التالية " بدون توفر بنية تحتية مالية متطورة لا يمكن تحقيق استقرار مالي، حيث ان وجود بيئة هشة تساعد على بروز الازمات المالية والنقدية والتي يصعب معالجتها جراء ضعف كفاءة إداء السياستين المالية والنقدية.

الكلمات المفتاحية : البنية التحتية المالية ، الازمات المالية ، النظام المالي والمصرفي ، الاستقرار المالي ، النظام المالي .

ABSTRACT:

The Iraqi financial system suffers from weak infrastructure and weaknesses that have had a negative impact on all economic sectors. Although financial stability is considered one of the primary goals of central banks because of its importance in strengthening the financial position, analyzing the state of financial stability aims to diagnose and explain the risks that may The financial system is exposed to it as a result of the political conditions and security events that Iraq is witnessing, as well as the rentier economy that depends on the oil sector, which is governed by external factors more than internal ones The fluctuation of global oil prices and the resulting huge effects and repercussions are directly reflected in the production and operations of all economic sectors, especially Including both financial and banking institutions, since the nature and degree of interrelation between the real and financial sectors makes it necessary for one to be affected by the other,

and that the risks or shocks to which the real sector is exposed can constitute sources of danger to the financial sector and vice versa. The research problem is determined by the fact that the poor financial infrastructure in Ira imposes a major restriction on financial institutions in providing financial services, and it contributes to the presence of risks that could threaten the stability of the financial system as a whole. The research is based on the following hypothesis: "Without the availability of an advanced financial infrastructure, financial stability cannot be achieved, as the presence of a fragile environment helps the emergence of financial and monetary crises, which are difficult to address due to the weak performance of financial and monetary policies."

Keywords: financial infrastructure, financial crises, financial and banking system, financial stability, financial system.

المبحث الاول
منهجية البحث والدراسات السابقة
The Methodology and Previous Studies

Introduction: المقدمة

نظراً لأهمية البنية التحتية المالية في استقرار النشاط الاقتصادي للبلد ، وما تقوم به من دور اساسي في التنمية حيث ان وجود بنية تحتية مالية قادرة على تعبئة وتخصيص الموارد المالية لخدمة الاغراض المنتجة وتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار يعد أمرا اساسياً وذلك من خلال تحسين طرق إداء الخدمات المالية والمصرفية وادخال اساليب تكنولوجية جديدة وخاصة في المؤسسات المالية والمصارف وضرورة الالتزام بمقررات بازل الدولية للرقابة والاشراف وتطبيق قواعد الحوكمة التي نصت عليها لجنة بازل خاصة فيما يخص الإفصاح والشفافية ووضع السياسات المناسبة لتنظيم عمل البنية التحتية المالية ، حيث يعتبر استقرار النظام المالي من بين اهم الاهداف الرئيسة الواجب تحقيقها والمحافظة عليها من قبل البنوك المركزية جنباً إلى جنب مع استقرار المستوى العام للأسعار وسعر الصرف لضمان أداء فعال لجميع الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وهذا ما دفع البنوك المركزية حول العالم إلى إعطاء اهتمام أكبر في ضمان سلامة ومتانة واستقرار أنظمتها المالية ، وهذا ما يسعى البنك المركزي العراقي الى وضع هدف الاستقرار المالي كأحد الأهداف الرئيسة ضمن استراتيجيته المعلنة للمدة 2021 - 2023 .

ويهدف الاستقرار المالي إلى بيان مدى استقرار النظام المالي ومدى تطور البنية التحتية المالية بما يتلاءم وارساء مقومات النمو الاقتصادي، لما لهذا الموضوع من أهمية وتأثير كبير على القطاع المالي والمصرفي، لذلك لابد من اتخاذ خطوات حقيقية وفعالة ووضع السياسات الاقتصادية التي من شأنها دعم الاقتصاد وتحقيق التنمية.

مشكلة البحث :Research Problem

ان البنية التحتية المالية السيئة في العراق تشكل قيداً على المؤسسات المالية في تقديم عرضها للخدمات المالية والائتمان والادخار وخدمات الدفع لتشمل مختلف شرائح المجتمع والاقتصاد والتي تعاني من شحة الخدمات المقدمة. كما أنهذه البيئة من شأنها ان تخلق مخاطر يمكن أن تهدد استقرار النظام المالي ككل، حيث يؤدي ضعف المدفوعات وأنظمة التسوية إلى تفاقم الأزمات المالية، في حين أن غياب مكاتب الائتمان بالتزامن مع نمو ائتماني قوي قد يعمق من مظاهر الازمة المالية وسيادة حالة من عدم الاستقرار المالي.

فرضية البحث : Research Hypothesis

بدون توفر بنية تحتية مالية متطورة لا يمكن تحقيق استقرار مالي ، وبالتالي وجود بيئة هشه من شأنها ان تساعد على بروز الازمات المالية والنقدية والتي يصعب معالجتها جراء ضعف كفاءة إداء السياستين المالية والنقدية .

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي – التحليلي، حيث يركز المنهج الوصفي على تناول بعض المؤشرات التي اشارت اليها العديد من المراجع والبحوث العلمية ، والمنهج التحليلي اعتمد على بيانات البنية التحتية المالية في العراق .

اهداف البحث : Research Objectives

يهدف البحث إلى ما يلي :
1- معرفة مدى التطور في البنية التحتية المالية في العراق والتعرف على التطور الذي مرت به تطبيقات التكنولوجيا المالية، ومدى مساهمتها في تحسين أداء الخدمات المالية والمصرفية، إلى جانب معرفة التحديات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية.
2- بيان طبيعة الاستقرار المالي فحالة عدم الاستقرار المالي الذي شهدته الاسواق العراقية ادى الى تدهور اداء السوق النقدي والمالي والذي انعكس بإثار سلبية على كل من الادخار والاستثمار والإنتاج ، وبذلك خلق حالة من المخاطر المعنوية التي تظهر نتيجة سوء تخصيص الموارد وتوجه الرساميل المعدة للاستثمار نحو الخارج أو صوب المجالات ضعيفة الإنتاجية أو غير المنتجة ، وهذا ما ادى الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي وبروز حالة من الاضطراب انعكست على ضعف إداء الجهاز الإنتاجي الذي يتسم أصلا بعدم المرونة ، وهذا ما يؤدي الى بروز العديد من الازمات المالية التي يصعب معالجتها جراء عدم كفاءة وفعالية إداء السياستين المالية والنقدية في العراق .

عرض الدراسات السابقة: Previous Studies Review

1- دراسة قام بها (كركار ، 2017 : 310) بعنوان " تشخيص البنية التحتية المالية و تفعيلها في الجزائر" يمر العالم اليوم بتطورات اقتصادية ومالية تؤثر في الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية والمالية ، فنظريات العولمة واندماج الشركات العملاقة والاقتصادات الوطنية في السوق العالمية ، من خلال الخصخصة والاندماج وتحركات رؤوس الأموال الدولية ، هي واقع يفرض نفسه على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، فمع تطور أنماط وأساليب التمويل الدولية ، في ظل عدم كفاية المدخرات الوطنية ، بذلت العديد من الدول النامية ومن بينها الجزائر عدة محاولات لاجتذاب رأس المال الأجنبي المباشر،

وتطوير أسواق المال في ظل التوجهات العالمية نحو العولمة ، والتي من أهم ما يميزها زيادة تدفق رؤوس الأموال والتي تفوق معدلات نمو التجارة العالمية ، وكذلك الاندماج بين الشركات متعددة الجنسيات. وفي إطار هذه التوجهات الاقتصادية الدولية سعت معظم الدول النامية ومنها الجزائر نحو اللحاق بقطار الاندماج في الأسواق العالمية، وهذا ما يتطلب إتباع سياسات اقتصادية ومالية وتكنولوجية جديدة تواكب هذه المرحلة وإيجاد أو خلق بنية اقتصادية ومالية حديثة تتلاءم مع أساليب وسياسات التمويل الحديثة. إن موضوع هذا البحث يدور حول بنية تحتية جديدة تختلف في طبيعتها ودورها عن البنية التحتية التقليدية ، فالبنية التحتية المالية تتناول أسواق المال والبورصات والمؤسسات المتخصصة كشركات الاستثمار ومؤسسات الوساطة المالية.

2- غاري شيناسي (2005) الحفاظ على الاستقرار المالي www.imf.org/pubs

قام (صندوق النقد الدولي) في دمج المنظور الأوسع للبنية التحتية المالية ، بدلاً من التركيز الضيق على أنظمة الدفع لتشمل البنية التحتية المالية ، بمفهومها الواسع ، لتمثل الأساس للنظام المالي للبلد بما في ذلك مختلف المؤسسات والتقنيات والقواعد والمعايير التي تتيح الوصول المالي من خلال أنظمة مالية شفافة ومستقرة تشمل العناصر الرئيسية للبنية التحتية المالية .

والواقع أن البنية التحتية المالية السيئة في العديد من البلدان النامية تفرض قيداً كبيراً على المؤسسات المالية لتوسيع عرضها للخدمات المالية والائتمان والادخار وخدمات الدفع لتشمل شرائح المجتمع والاقتصاد المحرومة من الخدمات. كما أنه يخلق مخاطر يمكن أن تهدد استقرار النظام المالي ككل، حيث قد يؤدي ضعف المدفوعات وأنظمة التسوية إلى تفاقم الأزمات المالية ، في حين أن غياب مكاتب الائتمان بالتزامن مع نمو ائتماني غالبا ما يؤدي إلى حدوث أزمة مالية مؤثرة على الاقتصاد .

3- دراسة قام بها (البنك النقدي الدولي) https://books.google.iq/books?hl=ar&lr=&id=-k8YEAAAQBAJ&oi=fnd&pg=PA3&dq=IMF " بدون سنة نشر"

ناقشت الدراسة عناصر البنية التحتية القانونية والمؤسسية والسوقية اللازمة للأنظمة المالية المتقدمة والمتطورة لتعمل بشكل صحيح - وما يمكن أن نطلق عليه البنية التحتية المالية الأساسية. وتشمل جوانب أنظمة الإعسار، وحوكمة الشركات ، وأطر المعلومات المالية مثل أنظمة المحاسبة والمراجعة. ويتم دعم هذه التدابير من خلال الاجراءات المناسبة لحماية سلامة السوق وبالتالي الثقة في النظام المالي. ولن يتسنى للتنظيم والإشراف الماليين، بالتزامن مع التحرير المالي المتسلسل بشكل مناسب أن يعملا بشكل صحيح لدعم الأنظمة المالية المتقدمة والمتطورة إلا عندما يتم وضع الأسس والبنية التحتية الداعمة من شأنها ان تخلق البيئة اللازمة لتطوير نظام مالي فعال - نظام. يعتبر قانون الشركات المناسب وتنظيم الأوراق المالية الذي يتضمن مبادئ الإدارة الجيدة للشركات أمراً ضرورياً لتطوير نظام مالي لامركزي حديث يحتاج فيه المستثمرون المحتملون إلى التأكد من أن الأطر التشريعية والتعاقدية التي تعمل ضمنها الكيانات المؤسسية التي توفر الحماية الكافية لمصالحهم وتوقعاتهم المشروعة.

4-دراسة قام بها (Serafin Martinez Jaramillo , 2017,) تعد البنية التحتية للأسواق المالية (FMIs) ضرورية لحسن أداء النظام المالي، لأنها تلعب دورًا مركزيًا في تسهيل التخليص وتسوية المعاملات المالية مثل المدفوعات والأوراق المالية وعقود المشتقات المالية. وفي أيامنا هذه، أصبح من المسلم به على نطاق واسع أن الأداء السليم للمؤسسات المالية الأجنبية ذات الأهمية النظامية يشكل أهمية بالغة للحفاظ على الاستقرار المالي ،

ويكاد يكون من المؤكد أن فشلها لأسباب تتعلق بالملاءة أو الاضطرابات التشغيلية يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار النظام المالي . ونتيجة لذلك ، فإن الإشراف الكافي على مؤسسات الإدارة المالية أمر متأصل في وظيفة الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال الجهود التي تبذلها بعض السلطات المالية نحو الإشراف وتقييم المخاطر وتعزيز مؤسسات الإدارة المالية.

المبحث الثاني
البنية التحتية المالية: Financial Infrastructure

مفهوم البنية التحتية المالية :

من الصعوبة بمكان تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من دون توفر بنية تحتية تتمتع بالكفاءة . فالبنية التحتية المالية تعد أحد المقومات الرئيسة لأي نجاح اقتصادي ، (منتدى الرياض الاقتصادي ، 2007 : 4) . ونعني بالبنية التحتية المالية اسواق المال والبورصات والمؤسسات المتخصصة كشركات الاستثمار ومؤسسات الوساطة المالية والمادة الخام الاساسية للبنية التحتية المالية هو الادخار ، بالإضافة الى عناصر أخرى لهذه البنية كالسياسات النقدية والمالية ، أو هي مجموعة من الخدمات الملحقة التي يرتكز عليها النظام المالي لأي بلد حتى يعمل ، نظم المعلومات والاتصال التي تساعد المؤسسات المالية للتواصل بفاعلية فيما بينها ، وانظمة الدفع والتسوية تمكنهم من تحويل الاموال والادوات المالية بسرعة وبأمان ، وابقل درجة من المخاطرة . *(صبري ، عبد الرحمن ، 1997: 8).* تتكون البنية المالية من مجموع مؤسسات الأسواق ، الشبكات ، والبنية التحتية المادية التي تدعم فعالية عمليات الوسطاء الماليون ، تبادل المعلومات وتسوية المدفوعات بين المتعاملين في السوق ، فالبنية التحتية المالية السليمة والفعالة تساعد على الاستقرار المالي وتعد ضرورة لنجاح عمليات الاسواق المالية حيث يتكون النظام المالي من :

وهنا لابد من التميز بين الكفاءة والفعالية: فالكفاءة = المنفعة / التكلفة.

أما الفعالية = الاهداف المحققة / الاهداف المخططة .

فتحليل الكفاءة يرتكز على كيفية التحقيق وانجازها بأقل كلفة ، في حين يتركز الاهتمام عند تحليل الفعالية على مدى تحقق الاهداف . وتعتبر مقاييس الكفاءة والفعالية مقاييس متغيرة تبعا للظروف والمؤثرات البيئية المحيطة ، وما يجب ذكره ان الحدود الفاصلة بين الكفاءة والفعالية قد تبدو غير واضحة بصورة قاطعة ، فالعلاقة بينهما علاقة توافقية وتستخدم كمقياس مشترك . فمفهوم الفعالية في سوق المال يعبر عن مقدرة السوق على مقابلة احتياجات المشاركين فيه ، بينما تعني الكفاءة المدى الذي تستطيع فيه الاسواق مقابلة هذه الاحتياجات بتكلفة أقل وبسرعة ودقة عاليين .

عناصر البنية التحتية المالية :

تشمل العناصر الرئيسية للبنية التحتية المالية: " سجلات الضمانات المحدثة، وأنظمة مشاركة المعلومات الائتمانية العالمية، والأنظمة العاملة للدفع، وتسوية الأوراق المالية والتحويلات، وإدارة أسواق الدين المحلية " ، حيث تعزز البنية التحتية المالية الآمنة والفعالة الشمول والاستقرار المالي وهي ضرورية للأداء الناجح للأسواق المالي ، فتحقيق الاستقرار المالي يتطلب انشاء بنية تحتية مالية متطورة وحديثة ومواكبة للتطورات العالمية باعتبار ان البنية التحتية المالية تمثل مجموعة المؤسسات والقوانين والانظمة التي تعمل على توفير الخدمات والمعلومات المالية المقدمة بتكاليف أقل وبطريقة آمنة لخدمة الزبائن. ولغرض مواكبة التطورات العالمية في القطاع المالي لابد من اعتماد عدد من الضوابط والتي من أهمها ما يلي :

1- مناقلة السيولة: والتي لابد من وضع ضوابط خاصة بعملية المناقلة من أجل المحافظة على استقرار الأنظمة المالية والمصرفية، والاستمرار في تقديم منتجات مالية جديدة تساعد المصارف على العمل والتعاملات بما يحقق هدف السياسة النقدية في استخدام ادواتها الكمية بهدف السيطرة على عرض النقد وفتح مسارات جديدة لاستثمار الاموال الفائضة لدى بعض المصارف.

2- رفع سقف القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة : بهدف تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه وتوسيع نشاطه في مختلف القطاعات وخاصة القطاعات الاساسية كالزراعة والصناعة ليكون رافدا ومشاركا في عملية التنمية الاقتصادية .

3- الاندماج المصرفي حيث تم وضع ضوابط لغرض تشجيع المصارف الصغيرة على الاندماج وبناء مؤسسات كبيرة ، وذلك من خلال تقديم بعض الحوافز للمصارف المندمجة لتشجيعها على الاندماج ، والذهاب الى بناء مصارف كبيرة رصينة تساهم في دعم الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي .

4- الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات وآمن المعلومات وهنا لابد من وضع ضوابط وتوجيهات تساهم في إدارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات لدى المؤسسات المالية والمصرفية .

5- الرقابة والتدقيق الداخلي: وهي الإجراءات التي تقوم بها المصارف لغرض تحقيق وتنفيذ عملية التدقيق من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يتمتع بصلاحيات تنفيذية من خلال ما يتوفر لديه من موارد مالية وبشرية مؤهلة على ان يكونوا مستقلين واكفاء ومؤهلين ويرتبط هذا القسم بمجلس الإدارة.

6- إدارة المخاطر: تتضمن مجموعة من الضوابط التي تلتزم بها المصارف لتجنبها مختلف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي، مثل المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية والقانونية، وذلك من خلال وضع استراتيجية لإدارة المخاطر تعتمد من قبل مجلس الإدارة.

7- اختبارات الضغط: تستخدم هذه الاختبارات باعتبارها جزء من منظومة إدارة المخاطر وهي ادارة رقابية تساعد إدارة المصرف على التخطيط المستقبلي لمواجهة الاحداث السلبية غير المتوقعة المتعلقة بالمخاطر التي يتعرض لها المصرف الناجمة عن الصدمات الاقتصادية والمالية، بمعنى ان اجراء اختبارات الضغط من شأنها تزويد إدارة المصرف بتقييم مستقبلي للمخاطر والمساعدة في اجراء التخطيط لراس المال والسيولة.

8- الآمن السيبراني : يعد الامن السيبراني أحد المهام الاساسية للمحافظة على رصانة أي مؤسسة ، جراء التقدم العلمي الذي يشهده العالم في مجال البرمجيات وتقنية المعلومات ، ولغرض تطور البنية التحتية لأمن وحماية البيانات للمحافظة على سرية البيانات وتلافي الخروقات والتهديدات والفيروسات .، فقد يتعرض الجهاز المصرفي أو المؤسسات المالية إلى تهديدات الكترونية من ضمنها محاولات الاختراق أو التعرض للبرمجيات الخبيثة والضارة ، لذلك الزمت المؤسسات المالية والمصرفية بضرورة امتلاك ادوات للآمن السيبراني لتدقيق كل ما يتعلق بالبنى التحتية التي تخص آمن البيانات والمعلومات والعمل على تحديثها .

يسعى البنك المركزي العراقي إلى معالجة وتطوير البنية التحتية للمؤسسات المالية ، اذ تشكل التطورات في البنية التحتية الأساس الذي يقوم عليه النمو الاقتصادي ، فقد أصدر البنك المركزي العراقي ضوابط خاصة بالوكلاء الرئيسيين والثانويين لمزودي خدمات التحويل الأجنبي لغرض تعزيز الدور الاشرافي والتنظيمي في العراق ، فقد تمت إضافة فقرات جديدة ، الهدف منها المحافظة على استقرار النظام المالي والنظام المصرفي ، ولغرض تحقيق اهداف البنك المركزي في تعزيز دور الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية في تأمين العملة الأجنبية الى المستفيدين، بما يحقق الحفاظ على استقرار أسعار صرف تلك العملة من جانب ، وتبسيط إجراءات بيعها، فقد تقرر اعتماد عدة تعليمات تنظيمية تساهم في تحقيق الاستقرار المالي بشكل مباشر او غير مباشر. كما يسعى البنك المركزي الى اعتماد ضوابط الامتثال للمعايير القياسية في ظل الحوكمة وامن البيانات، اذ يعمد على القيام بعمليات المتابعة للمصارف والشركات المزودة لخدمات الدفع الالكتروني، فقد تم اصدار وثيقة المبادئ الارشادية للهوية الرقمية وقواعد **اعرف عميلك** الالكترونية (E-KYC) في الدول العربية التي أطلقها صندوق النقد العربي .

وفي مجال الامن السيبراني وجه البنك المركزي العراقي كافة المصارف وشركات خدمات الدفع الالكتروني بنشر المعرفة والتدريب والتعريف بالأنماط الخبيثة والأساليب الخاصة بالتهديدات الالكترونية. كما عزز البنك المركزي العراقي كفاءة أنظمة المدفوعات عبر انشاء المنصة الالكترونية لخطابات الضمان، ونظام AML الذي يقوم بمراقبة حركة الحسابات واعطاء التنبيهات بالحركات المشبوهة والمشكوك فيها وبميزات إضافية ليتضمن هذا النظام WORLD CHECK ، كما تم انشاء نظام الدفع السريع لزيادة سرعة وسهولة ارسال واستلام التحويلات المالية بين المصارف ، بالإضافة الى تطوير نظام التسوية الاجمالية وتشغيل منصة نظام الدفع الإقليمي العربي ((BUNA ، إضافة العديد من النظم التي يسعى البنك المركزي الى تطويرها وانشائها لتخدم المؤسسات المالية بكل مفاصلها .

أثر التكنولوجيا المالية على أداء الخدمات المالية والمصرفية:

the Impact of Financial Technology on the Performance of Financial and Banking Services

شهد القطاع المالي بعض التطورات المرتبطة بالخدمات الماليـة والمصرفية، فالتكنولوجيا المالية تعتبر أحـدث مراحـل التطـور لقطاع الخدمات المالية فهي تحاول تطبيق ما توصلت إليه التكنولوجيا من تقنيات وتستخدمها فـي القطـاع المالي، بغية الارتقاء بمستوى الخدمات المالية المقدمة وبأسلوب جديد يتميز بالمرونة والسـرعة وقلـة التكلفـة.

أولاً: مفهوم التكنولوجيا المالية ومجالات استخداماتها:

تعرف التكنولوجيا المالية " Financial Technology " على أنها تلك الخدمات والمنتجات المالية التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية المقدمة، وتتميز هذه التكنولوجيا بأنها سريعة واقل ثمنا وأسهل، وبإمكان عدد كبير من المستخدمين الوصول إليها. كما يمكن تعريفها على أنها نوع جديد من الخدمات المالية يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والتقنية المالية. كما يشير Fintech إلى الحلول الجديدة التي تظهر تدريجيًا وتحدث تطوراً جذريًا في مجال الابتكار للتطبيقات أو العمليات أو المنتجات ونماذج الأعمال في صناعة الخدمات المالية.

كذلك تعرف Fintech على أنها مجموعة من الشركات التي تقدم أو تسهل الخدمات المالية باستخدام التقنية الحديثة ، بحيث تتطور المنتجات والخدمات المالية الأكثر سهولة في الاستخدام ، والأقل تكلفة في تقديمها(https:// triplejump.eu/wipe-content/uploads,2018)

يضاف إلى ذلك التعريف العملي للتكنولوجيا المالية المعتمد من قبل (مجلس الاستقرار المالي) (مجلس الاستقرار العالمي ، 2009) وهو يشير إلى الابتكار المالي الممكّن تقنيًا، والذي يمكن أن ينتج عنه نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات ومنتجات جديدة ذات تأثير مادي مرتبط بالأسواق والمؤسسات المالية. ويؤدي تبني التكنولوجيا المالية إلى العديد من المزايا الاقتصادية أهمها :

أ. تعزيز الاحتواء والشمول المالي

ب. تحسين الخدمات المالية

ج. تحقيق مكاسب في الكفاءة الاقتصادية لتلك الخدمات

وتتضمن هذه الابتكارات مختلف الوظائف الأساسية للقطاع المالي مثل تسوية المدفوعات، وتسهيل الاقتراض والادخار، وتقاسم المخاطر، وتخصيص رأس المال، علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي هذه العملية إلى تغييرات عميقة في هيكل المؤسسات والأسواق المالية. " . (Rodolfo M ,2019.)

ثانيا : البنية الأساسية المصرفية المحدودة:

ان ضعف البنية المؤسسية والتشغيلية للقطاع المصرفي، وقلة فروع المصارف يحرم عدد كبير من الافراد من الوصول إلى تلك البنوك خاصة ممن يسكنون في الأرياف والمناطق المهمشة، أو ان معظم المصارف يتركز انتشار وجودها في المدن الرئيسية ولذلك تحرم كثير من الفئات التعامل مع المصارف ومن الاستفادة من الخدمات المصرفية.

ثالثاً- مجالات استخدامات التكنولوجيا المالية :

1. المدفوعات :

يمكن استخدام التكنولوجيا المالية في مجال المدفوعات ـ حيث يمكن القيام بالتحويلات المالية باستخدام الهواتف المحمولة وهي أكثر مجالات الدفع شيوعًا في العالم، وإحدى الوسائل الأساسية لتسريع الشمول المالي لمن لا يتعاملون مع البنوك التقليدية، والذين يعانون من عدم توفر المصارف.

2. الإقراض:

ظهر الائتمان الرقمي كخدمة جديدة في مجال التمويل الرقمي، حيث وفر الائتمان الرقمي للمقترضين سرعة وسهولة الوصول إلى الائتمان قصير الأجل، وتمكين الخدمات المالية للوصول إلى السوق على نطاق واسع.

3. المدخرات:

أصبح الهاتف المحمول عامل يمكن أصحاب الدخول المحدودة على الادخار، سواء كان ذلك من خلال من خلال فتح حساب توفير أو من خلال فتح حساب نقدي على الهاتف المحمول.

رابعا: مزايا استخدامات التكنولوجيا المالية:

1. تعزيز مؤشرات الشمول المالي:

تعد التكنولوجيا المالية بديلاً قابلاً للتطبيق لتحل محل الخدمات المصرفية التقليدية ، كما تساعد على تحسين الشمول المالي وتحفيز الابتكار.

2. تحسين كفاءة الخدمات المالية :

تساعد التكنولوجيا المالية على تحسين مستوى الخدمات المالية وتعمل على تحسين كفاءتها. وذلك من خلال تحويل مختلف جوانب تقديم الوظائف الأساسية للقطاع المالي مثل تسهيل الاقتراض والادخار، وتسوية المدفوعات، وتخصيص رأس المال، وتقاسم المخاطر. بالإضافة إلى أن هذه العملية تؤدي إلى تغييرات في البنية التحتية للأسواق المالية، والبنوك وشركات التأمين والرواتب التقاعدية، وكلها مدعومة من قبل مزودي أنظمة الدفع، وكذلك البنوك المركزية والهيئات التنظيمية.

3- تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية :

تساعد التكنولوجيا المالية على تحسين الشمول، كما أنها تعمل أيضًا كمحفز لظهور الابتكارات في القطاعات الاقتصادية، مثل الزراعة والصناعة والبنية التحتية، وهذا ما يساهم في تعزيز عملية النمو الاقتصادي والتنمية من خلال تكامل التكنولوجيا المالية مع التقنيات غير المالية الأخرى، وهذا ما يمهد الطريق لتطوير الاقتصاد الرقمي.

خامسا: التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية :

Challenges Facing Financial Technology

رغم التأثير الإيجابي للتكنولوجيا المالية على أداء القطاع المالي والمصرفي، الا ان هناك بعض التحديات التي تعيق استخدامات التكنولوجيا المالية، ومن أبرزها ما يلي:

1- ضعف البيئة التنظيمية والمؤسسية ، ان التكنولوجيا المالية بحاجة إلى توفر بيئة تساعدها على الحركة بسرعة وسهولة. لكن النظام المالي غالبا ما يعمل ببيئة تواجهها العديد من التحديات التي تعرقل عمل تلك الخدمات، ويعيق تحويل الأموال المحلية والدولية. كما أن فرض الضرائب على الأموال المتنقلة والخدمات المماثلة الأخرى غالبًا ما يكون خارج سيطرة الدول التي ليس لديها معلومات دقيقة عن حجم تلك المعاملات، من ناحية أخرى، كما ان هناك بعض الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تفشل بسبب عدم استقرار أو توفر الأطر التنظيمية والمخاطر القانونية التي تواجهها.

2- البنية التحتية المحدود: مما لا شك فيه أن استخدامات التكنولوجيا المالية بحاجة إلى شبكات إنترنت سريعة وبأسعار معقولة ، حيث ان ضعف الإنترنت وارتفاع رسوم الاشتراك ، ومحدودية التغطية الإلكترونية ، فضلاً عن ضعف وصول الكهرباء للكثير من افراد المجتمع ، وضعف شبكات الاتصالات ، مما يترك غالبية السكان غير قادرين على الاستفادة من المزايا التي يوفرها التطور التكنولوجي.

3- مشكلات الأمن السيبراني: أو ما يطلق عليه أيضا أمن المعلومات أو أمن الحاسوب ، بمعنى مستوى حماية الأنظمة والشبكات والبرامج من الهجمات الرقمية التي تهدف عادةً إلى الوصول إلى المعلومات الحساسة أو تغييرها أو إتلافها أو مقاطعة العمليات التجارية. والأمر يعتبر أكبر مصدر قلق عندما يتعلق بالمعاملات والخدمات المالية، حيث تظهر ممارسات الاحتيال المالي والهجمات الإلكترونية..... إلخ، وكل ذلك يمكن أن يعرض مستخدمي الخدمات المالية التكنولوجية للخطر.

4 - ارتفاع نسبة الفقر والأمية : يعانى العراق من ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، كذلك ارتفاع معدلات الأمية بين البالغين ، ليصبح الفقر والأمية عاملين مؤثرين في الحد من تطبيقات الاقتصاد الرقمي واستخدامه بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية ، حتى برزت ظاهرة ما يعرف بالأمية الرقمية - أي عدم القدرة على استخدام شبكات الإنترنت أو ماكينات الصرف الآلي وغيرها من الخدمات المالية التكنولوجية ، إلى جانب غياب الثقافة المالية وعدم الجاهزية لتقبل الواقع الرقمي الجديد، حيث لا تبدي غالبية افراد المجتمع ثقة كافية في عملية الرقمنة، أمام تواصل حالة التردي الاقتصادي والاجتماعي .

المبحث الثالث

الاستقرار المالي :Financial stability

يعرف عدم الاستقرار المالي بأنه حالة تتميز بتذبذب أسعار الأصول وتدهور أداء السوق النقدي والمالي والتغيير المفاجئ لأسعار الفائدة وعدم توفر التمويل مما يؤثر سلباً على الاستهلاك والاستثمار والانتاج (احمد ، 2010 : 42) ، بمعنى ان حالة عدم الاستقرار المالي هي عبارة عن المخاطر التي تظهر نتيجة سوء تخصيص الموارد والاختيار غير الجيد للاستثمار .)السبعاوي واخرون ، 2012 :67) ، وهناك تعريف أخر للاستقرار المالي أنه " العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي مما ينطوي على غياب الاضطرابات والتوترات في هذا الجهاز مما ينعكس سلباً على الاقتصاد" . وبناء على هذا التعريف يمكن فهم الاستقرار المالي من خلال (بلوافي ، 2009 :110).

استقرار مكونات النظام المالي.

استقرار اسواق المال.

ومن أهم المؤسسات التي تولى لها عناية خاصة المصارف التجارية لأهميتها وحساسيتها ولتاريخها المرتبط بالأزمات المالية، سواء كانت هي مبعث تلك الأزمات أو غيرها. كما ويعرف الاستقرار المالي بأنه يمثل تجنب وقوع الأزمات المالية والتي غالبا ما تعكس حالة من عدم الثقة في عملة البلد أو أحد أصوله المالية مما يتسبب في سحب المستثمرين الأجانب رؤوس اموالهم من ذلك البلد . (بولافي ، 2009 :110).

ويرى بعض الاقتصاديين ان الاستقرار المالي يتمحور حول تجنب وقوع أزمات مالية إلا إن المغزى من الاستقرار المالي يتجاوز هذا المفهوم البسيط ، فالنظام المالي يكون مستقر إذا ما اتسم بالصفات التالية :
(شينا سي, 2005 : 2).

اذ ان الاستقرار المالي لا يفترض أن تعمل عناصر النظام المالي بطاقاتها كاملة ، وانما النظام المالي المستقر هو النظام القادر على الحد من الاختلالات التي قد تحصل ويفترض بالنظام ان يتسم بالمرونة حتى يمكن معالجة تلك الاختلالات حاله حصولها.

ومن هنا تتضح العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار المالي من خلال تأثير الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية كسعر الصرف الذي يعمل على الحد من التقلبات غير المبررة ويمنع عمليات المضاربة على العملة ، وهذا الامر في غاية الاهمية لدوره في دعم جهود تحقيق الاستقرار النقدي ويعزز التنافسية الدولية ، هذا بالإضافة إلى تفعيل أدوات السياسة النقدية لتعزيز النمو الاقتصادي ، كاستخدام سعر الفائدة لتحفيز النمو ، وتؤكد حالة التكامل والتشابك بين الدور الذي يقوم به القطاع المالي والسياسة النقدية على عدم إمكانية تحقيق الاستقرار المالي بمعزل عن الاستقرار النقدي . (الشاذلي ، 2014 : 18)

ومن هنا يمكن القول ان الاستقرار المالي يساهم في تحقيق الاستقرار في السياسة النقدية والعكس صحيح ويمكن ان نشير في هذا الصدد إلى ما يلي: (يحياوي ، 2015 : 96)

1- الاستقرار المالي والنقدي يحقق الكثير من الايجابيات التي تخدم البنك المركزي وتجعله قادرا على تحقيق الكثير من اهدافه .

2- عدم امكانية الفصل بين الاستقرار المالي والسياسة النقدية من أجل بناء بنك مركزي فعال.

3- يلعب البنك المركزي دور مهما في تمثيل الدولة وبسط سيادتها على انشطة الحياة الاقتصادية

4- تنظيم السياسة النقدية لدعم النقد والمحافظة على الاستقرار المالي .

5- ضبط وتوجيه سياسة الائتمان وتأكيد توفير الائتمان وفقا لحاجة الاقتصاد.

6- خلق الأجواء المناسبة للتنمية وتنفيذ عوامل الادخار والاستثمار وفق السياسة النقدية والائتمانية المعتمدة.

7- إدارة وتنظيم ورقابة القطاع المالي والمصرفي وممارسة دور بنك البنوك باعتباره المقرض الأخير.

استقرار النظام المالي:Financial Stability

يعد استقرار النظام المالي أحد الاهداف الرئيسة للبنوك المركزية إلى جانب استقرار المستوى العام للأسعار وسعر الصرف، لضمان أداء فعال لمعظم الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. ولذلك اولت البنوك المركزية اهتمام أكبر في ضمان سلامة واستقرار أنظمتها المالية، وهذا ما دفع البنك المركزي العراقي إلى اعطاء الاستقرار المالي الهدف الأول ضمن استراتيجية المعلنة، ادركاً منه لمدى أهمية الاستقرار المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

مؤشرات السلامة المالية Indicators of Financial Safety :

ان تعزيز السلامة المالية للقطاع المصرفي يعزز من أهمية دور المصارف العاملة فيه كمؤسسات إيداع ووسطاء بين وحدات العجز والفائض ، كما شهد مؤشر تغطية السيولة ارتفاعاً ، وسجلت نسبة صافي التمويل المستقر ايضاً ارتفاعاً ايضا ، وهذا يشير إلى أنَّ المصارف لديها تمويل متاح أكبر من التمويل المطلوب ، كذلك نجد النمط الإيجابي في نسبة كل من)الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل ، الموجودات السائلة / إجمالي الودائع ، الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات) للقطاع المصرفي بصورة عامّة ، فيما سجّلت نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع لدى القطاع المصرفي انخفاض بسيط بمعدّل 6.1 - % عام 2021 .

اما مؤشرات جودة الموجودات فقد تراجعت نسبة الديون المتأخرة التسديد / إجمالي الائتمان النقدي بنسبة8.81 % في عام 2021 مقارنة لعام 2020 ، مما يؤثر إيجابيًّ ا في مؤشر الاستقرار المالي في العراق ، وهذه النسبة تعكس ضخامة موجودات الجهاز المصرفي العراقي عام 2021، وكذلك انخفضت نسبة الديون المتأخرة التسديد / إجمالي رأس المال للقطاع المصرفي بشكل طفيف في عام 2021 إلى) 26.16 % مقارنة بعام 2020 ، ومن جهة مؤشرات الربحية فقد سجلت انخفاضًا في نسبة العائد على الموجودات لتصل إلى 0.57 % في عام 2021 . (البنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث) .

1- مؤشر نسبة كفاية رأس المال: Capital Adequacy Ratio Indicator

يُعد مؤشر كفاية رأ س المال أحد أهم مؤشرات السلامة المالية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي على مستوى القطاع المصرفي وتعزيز الملاءة المالية للمصارف وقدرتها على تحمل امتصاص الصدمات والخسائر ممّا ينعكس إيجابًا على سلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي ومتانته، وقد أَولى البنك المركزي العراقي عناية بزيادة رأس مال المصارف لأجل تعزيز مركزها المالي، بوصفه أحد خطوط الدفاع الرئيسة على تجاوز المخاطر المحتملة ، واعتمد معيار بازل II لقياس كفاية رأس المال المحدد تبعًا لمخاطر السوق والتشغيل، فضلًا عن تحديد البنك المركزي العراقي نسبة معيارية لكفاية رأس المال.

2- مؤشرات السيولة : Liquidity Indicators

أدخلت بازل III إطارا جديدًا لتنظيم السيولة ، إذ ركّزت على رؤوس الأموال ذات الجودة العالية(الأسهم الاعتيادية) ، يتألف المعيار الجديد للسيولة من نسبة تغطية السيولة (LCR) ، الأمر الذي يتطلب من المصارف أن تحتفظ بكمية كافية من الموجودات السائلة عالية الجودة تمكّنها من مواجهة الحالات الضاغطة لمدة لا تقل عن (30) يومًا، وكذلك من نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) ، الذي يُعدَّ أداة رقابة بنيوية في قياس مستوى السيولة .والجدول ادناه يوضح ذلك

النسبة / العام	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة تغطية السيولة	80%	90%	100%	100%	100%	100%
نسبة صافي التمويل المستقر المتاح NSFR	100%	100%	100%	100%	100%	100%

جدول رقم (1)
نسب تغطية السيولة المتاحة من المصارف
البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، 2019، 2022

3-مؤشرات جودة الموجودات: Asset Quality Indicators

تشكّل جودة ونوعية الموجودات حجر الأساس لمستوى مصداقية معدّلات را س المال، لكون معظم مخاطر الإعسار المالي في المؤسسات المالية تنجم غالبًا من خلال نوعية الموجودات أو مصاعب تحويلها إلى سيولة عند الحاجة إليها.

4- مؤشر الإيرادات والربحية : Revenue and Profitability Index

- **العائد على الموجودات Return on Assets :**

انخفضت نسبة العائد على الموجودات قد انخفضت من ((0.90 % في عام 2020 إلى (0.57 %) في عام 2021 ، فيما يخص المصارف بصورة عامّة، وأنَّ هذا الانخفاض جاء بسبب زيادة نمو إجمالي الموجودات ، والتي كانت (15.13 %) مقارنةً بمعدّل نمو العائد الذي بلغ (- 26.5. %) ، فضلًا عن انخفاض أرباح المصارف إذ انخفض صافي الدخل الذي يحمل الفائدة من (1.5) ترليون دينار عام 2020 إلى(1.4) ترليون دينار عام 2021 وبمعدّل نمو سالب بلغ (10.78 - %) وانخفض كذلك الدخل الذي لا يحمل فائدة من 2.4 ترليون دينار في عام 2020 إلى 1.3 ترليون دينار لعام 2021 وبمعدّل 44.09 % -ويعود الجزء الأكبر لهذا الانخفاض إلى زيادة قيمة الموجودات بالعملة الأجنبية نتيجة تغيّر سعر صرف العملة العراقية أمام الدولار الأمريكي .(البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2022)

- **العائد على حقوق المالكين Return on Owners' Equity :**

انخفضت نسبة العائد على حقوق المالكين من (7.33 %) في عام 2020 إلى (5.15 %) في عام 2021 وللمصارف كافة ، الحكومية والخاصة ، وتعكس هذه النسبة معدّل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون أصحاب رأس المال في المؤسسة المالية وكفاءة المؤسسة ومدى نجاحها في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المالكين، والأسباب الرئيسة لانخفاض هذه النسبة هي انخفاض قيمة الدخل وارتفاع قيمة الموجودات. ال (البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2022).

- **المؤشر التجميعي للاستقرار المالي : Aggregate Index of Financial Stability:**

اتخذ البنك المركزي العراقي جملة من الإجراءات الاستثنائية لحماية الأفراد والاقتصاد والنظام المالي في العراق من آثار الصدمات التي لحقت به في الأعوام السابقة ، إذ ساعدت تلك الاجراءات على احتواء مخاطر الاستقرار المالي ، إذ ان تمويل الاقتصاد بحزمة من المبادرات التمويلية ستدعم الاقتصاد العراقي ، لاسيما وانه واجه تحديات جسيمة ، انعكست على تراجع النمو بمعدلات كبيرة ، إذ بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، فقد استمر البنك المركزي بدعم الاقتصاد عن طريق مبادرته بدعم المصارف المتخصصة لتصل إلى 10,435 مليار دينار عراقي لغاية عام 2021، ومن ثم انعكست تلك السياسات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق، غير أن مؤشرات التعافي هذه لا زالت محفوفة بقدر كبير من المخاطر وعدم اليقين وستتوقف على مسار الأسعار في الأسواق العالمية والكميات المنتجة والمصدرة من النفط العراقي . كما يستمر تراكم مواطن الضعف في ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده شبه الكامل على النفط، ليشكل تيارات معاكسة أمام مسيرة التعافي في الفترات القادمة ،

إذ ان التصدعات التي لحقت به ستستمر لفترة أطول ، وهي بحاجة إلى إجراءات اضافية كدعم مبكر لإرساء دعائم الاقتصاد نحو الاستقرار وتعزيز النمو ، وبالتالي تقيس مؤشرات الاستقرار المالي بشكل كمي وتعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر، اذ ينبّه متخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض النظام المالي لأزمة مالية قبل وقوعها، لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية واستباقية. إذ تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي بصورة ترتكز على مقاييس كمية وموضوعية، وكما يعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وتوفير المعلومات للسوق والمتعاملين مع النظام المالي ، لذلك فقد سعى البنك المركزي العراقي متمثلا في قسم الاستقرار النقدي والمالي إلى تطوير مؤشر الاستقرار المالي ليصبح شاملا لحالة استقرار النظام المالي وليس فقط الاستقرار المصرفي من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات لكُلّ من النظام المصرفي والقطاع المالي ، وهذه المؤشرات الفرعية هي:

1-مؤشر القطاع المصرفي: الذي يتكون من 10 مؤشرات فرعية وهي:

- نسبة كفاية رأس المال ونسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون.
- نسبة صافي الديون غير العاملة إلى رأس المال.
- نسبة تغطية المخصّصات.
- نسبة الأُصول السائلة إلى الالتزامات السائلة.
- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء.
- نسبة العائد على الأُصول.
- نسبة العائد على حقوق الملكية.
- نسبة إجمالي المصروفات.
- متغير الفوائد إلى إجمالي الدخل.
- ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل.

. ١

2- مؤشر الاقتصاد الكلي: ويتكون من أربع مؤشرا ت فرعية:

- معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسب التضخم.
- نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي

ج- مؤشر سوق رأس المال: يتكون من مؤشرين فرعيين، وهما:

- مؤشر سوق العراق للأوراق المالية،
- نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي.

د- مؤشر الدورة المالية : يتكون من مؤشر واحد يقيس فجوة الائتمان أي الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي .

ومن الجدير بالإشارة إلى ان مؤشر الاستقرار المالي شهد ارتفاعاً اثناء العام 2021 ليسجل) 0.656 مقارنة بعام 2020) ، وذلك نتيجة سياسات البنك المركزي في تعزيز الاستقرار وضمان مسارات النمو للقطاع المالي والمصرفي، بالإضافة الى مجموعة من المبادرات التمويلية الموجه نحو دعم القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية النسبية في الاقتصاد واهمها قطاع الإسكان والزراعة والصناعة ، مما انعكست تلك الإجراءات على سير مؤشرات الاستقرار المالي نحو الصعود خلال عام 2021 ،

اذ بلغ مؤشر الاقتصاد الكلي (0.225) بنسبة ارتفاع بلغت 45.1 % ، بينما ارتفع مؤشر سوق راس المال الى) 0.099 بنسبة ارتفاع (23.75 % ، فضلا عنً ارتفاع مؤشر الدورة المالية بصورة طفيفة اذ بلغ (0.080) اي بنسبة نمو 26.9 % ، اما بالنسبة لمؤشر القطاع المصرفي فقد انخفض الى (0.253) بنسبة انخفاض بلغت - 12.4 %) المصدر : البنك المركزي العراقي / قسم الاستقرار النقدي والمالي لعام 2021 ، العدد 12 ، بغداد ، (2022 www.cbi.iq)

الاستنتاجات والتوصيات : Conclusion and Recommendation

- **الاستنتاجات :**

1- ان ضعف البنية التحتية بمفهومها العام من شأنه ان يؤثر على مستوى الإنتاجية وزيادة تكاليف الإنتاج والمعاملات مما يعوق ويحد من القدرة التنافسية لمنظمات الإعمال ويضعف من فرص الاستثمار ويحد من قدرة الدولة على متابعة سياسات التنمية .

2- ان تطوير البنية التحتية المالية يساهم في تفعيل دور السوق المالي ويوفر التسهيلات اللازمة للعمل بكفاءة أكثر .

3- الاهتمام بالتعليم التكنولوجي وربطه بالبحث العلمي يساهم في دعم التنمية ، فالجهاز المصرفي العراقي يحتاج الى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجية المصرفية الحديثة وتطبيق الانظمة والبرامج المعاصرة ، وذلك حتى يكون قادراً على مواكبة المنافسة في الاسواق الداخلية والخارجية ، كما ان استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية ، وكذلك تطوير الخدمات الالكترونية وشبكة الاتصالات بين المصارف والمؤسسات المالية إلى جانب تطوير انظمة الدفع الالكتروني وتعميمها لدمج الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع الرسمي للمؤسسات المالية .

4- ان ضعف البنية التحتية المالية بمختلف مكوناتها ربما تكون سبباً أو نقطة بداية لحدوث ازمة مالية منها ، الكفاءة ، مشكلة عدم تماثل المعلومات وهذا ما يخلق حالة من عدم الثقة ، اضافة إلى ان تحرير النظام المالي لزيادة قدرته التنافسية قد يعرضه الى بعض المخاطر .

- **التوصيات:**

1- تطوير السوق المالية وتحسين إداءها لا يمكن ان يتم دون تطوير وتفعيل وتحديث عمل المصارف الحكومية والخاصة بحكم العلاقة الوثيقة بين السياستين المالية والنقدية .

2- العمل على اعتماد نظام مالي يتمتع بالمرونة والتنافسية وضرورة تطوير العنصر البشري وتأهيله وزيادة الاستثمار في هذا المجال كونه يساهم في توفير يد عاملة تتمتع بالكفاءة في إداء عملها ويسمح بتطوير المنتجات المصرفية .

3- ضرورة معالجة فائض السيولة لدى المصارف التجارية وزيادة القدرة التنافسية من خلال التحول إلى المصارف الشاملة ، وتقوية قاعدة راس المال ، وتنمية مهارات العاملين ، وزيادة الدور الرقابي والاشرافي وتفعيل الحوكمة المصرفية .

4- على البنك المركزي العراقي سن قوانين تشجع الإبداع في مجال تطوير المنصات الالكترونية للمصارف والعمل على تحديثها باستمرار مما يسهل على مختلف المتعاملين الوصول الى المعلومة بسهولة وهذا ما يعزز من الشفافية والافصاح وبالتالي تعزز الرقابة وتفسح بالمنافسة العادلة في تقديم الخدمات المالية .

5- ضرورة الاهتمام بتنمية مهارات العاملين في المصارف واعداد الكوادر المصرفية المؤهلة القادرة على استيعاب بشكل جيد احتياجات الزبائن من خلال القيام ببرامج تدريبية متطورة تساهم في تطوير الصناعة المصرفية بشكل دائم ومستمر .

6- اجراء اصلاح مالي شامل يتناول بناء أو تحديث المرتكزات الرئيسية لبنية تحتية مالية حديثة وفعالة، وهذا يتطلب منظومتين للتطوير:
الاولى: منظومة الاصلاح التشريعي الذي يتناسب والتطورات الواسعة والعميقة في الهياكل المالية. الثانية: هي منظومة الإجراءات الإصلاحية والتي قد تتداخل بنودهما مع بعظهما في بعض الأحيان

المصادر : " العربية "

1- احمد ، محمد الحسن محمد (2010) ، " دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي "، مجلة المصرفي ، السودان ، العدد 58 .
2- السبعاوي ، مشتاق محمود ، احمد ، سلام انور ، سليمان بالجين فاتح (2012) " الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي – دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للازمة المالية " ، مجلة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد2.
3- الشاذلي ، احمد شفيق (2014) ، " الاطار العام للاستقرار المالي ودور النوك المركزية في تحقيقه" ، صندوق النقد العربي ، الدائرة الاقتصادية والفنية ، ابو ظبي ، الامارات العربية .
4- الحجاز ، بسام (2012) ، " الاقتصاد النقدي والمصرفي "، دار المنهل اللبناني .
5- بولافي ، احمد مهدي (2009) " البنوك الاسلامية والاستقرار المالي – تحليل تجريبي – مناقشة ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي ، مركز الابحاث الاقتصادي الاسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، العدد 2 .
6- مليكة، كركار، (2017) ، " تشخيص البنية التحتية المالية وتفعيلها في الجزائر "رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع نقود ومالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير / قسم العلوم الاقتصادية ، الجزائر .
7- صبري، عبد الرحمن (1997) ، " تطور البنية المالية في الوطن العربي " ، بحوث ومناقشات الندوة المشتركة للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، منتدى الفكر العربي ، عمان .
8- غاري شينا سي (2005) الحفاظ على الاستقرار المالي www.imf.org/pubs
9- منتدى الرياض الاقتصادي *(2007)* " نحو تنمية مستدامة – البنية التحتية ، الرياض ، ديسمبر.
10- يحياوي ، اسماء (2014) ، " دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر – بشكرة ، الجزائر .
11- تقرير الاستقرار المالي لعام 2021 ، البنك المركزي العراقي / قسم الاستقرار النقدي والمالي www.cbi.iq
12- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، المديرية العامة للأحساء والابحاث للأعوام 2003 - 2019 .
13- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، المديرية العامة للأحساء والابحاث 2003 – 2021.
14- مجلس الاستقرار العالمي الذي تم تأسيسه بعد قمة مجموعة العشرين لعام 2009 .

Reference in English:

15- How Micro Finance is Navigating the Fintech Revolution in Africa, April 2018, pp. 1-2 Hpp://triplejump.eulwp-comtentluploads2018.
16- Rodolfo Maine, Fin Tech in African Countries. A Game Changes, Washington, International Monetary Bank (INF), 2019, PP1-2
17- https:// triplejump.eu/wipe-content/uploads,2018